المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة الحادية والعشرون / العدد 79/ شهر كانون الاول/ سنة 2023

Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2023/9/10

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.1

قياس وتحليل اثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2005-2022

Measuring and analyzing the impact of some macroeconomic variables on economic growth in Iraq for the period 2005-2022

أ. م. د. إدريس رمضان حجي
Dr. Idrees Ramadhan Haji
Idrees.haji@su.edu.krd
كلية الادارة والاقتصاد/جامعة صلاح الدين / اربيل

الكلمات الرئيسية: النمو الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي، النفقات التشغيلية، النفقات الاستثمارية، الإيرادات النفطية، الإيرادات غير النفطية، العراق.

Keywords: Economic growth, gross domestic product, operating expenditures, investment expenditures, oil revenues, non-oil revenues, Iraq.

المستخلص

تسعى حكومات دول العالم إلى رفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، ويعد الناتج المحلي الإجمالي أهم المؤشرات التي تعبر عن النمو الاقتصادي في دولة ما، كما تعد بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية محركًا ودافعًا لعجلة النمو الاقتصادي، ومن اجل تعزيز النمو الاقتصادي، يهدف هذا البحث إلى قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة(2005-2022). ولتحقيق هذا الهدف اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والتحليل القياسي الذي يعتمد على بيانات السلاسل الزمنية الربع السنوية، باستخدام نماذج(DLOS,FMOLS)، لبيان اثر كل من النفقات التشغيلية، النفقات الاستثمارية، الإيرادات النفطية، الإيرادات غير النفطية والتضخم على الناتج المحلي الإجمالي، واخيراً توصل البحث إلى عدة استنتاجات، منها: ان هناك علاقة إيجابية بين النفقات التشغيلية والنفقات الاستثمارية مع الناتج المحلي الإجمالي أي النفقات العامة بشقيه (التشغيلي والاستثماري) يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي، الا ان مساهمة النفقات الاستثمارية اكبر من النفقات التشغيلية. كما ان اثر كل من الإيرادات النفطية والايرادات غير النفطية كان إيجابياً على الناتج المحلي الإجمالي، الا ان اثر الإيرادات النفطية كانت اكبر من اثر الإيرادات غير النفطية وهذه النتيجة تتوافق مع الاقتصاد العراقي التي تعتمد على الإيرادات النفطية لتمويل عمليات النمو الاقتصادي. كما توصل البحث الى ان اثر معدل التضخم كان سلبياً على النمو الاقتصادي في العراق، لان التقلبات في المستوى العام للأسعار وانخفاض قيمة الدينار العراقي اثر سلباً على القوة الشرائية والنمو الاقتصادي في العراق، كما توصل البحث الى ان المتغير الصوري متمثلة بـ(عدم الاستقرار السياسي والأمني) اثر سلبياً أيضاً على الناتج المحلي الإجمالي، أي الظروف السياسية والأمنية(النزاعات السياسية، الإرهاب) التي مر بها العراق خلال المدة(2005-2022) مما اثر سلبياً على النمو الاقتصادي في العراق، وبناءاً على ذلك فان من الضروري إن سياسة التنويع الاقتصادي أحد أهم

تاريخ قبول النشر/2023/9/10 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.1

وسائل تحقيق النمو الاقتصادي الحقيقي وذلك من خلال التنويع لمصادر الإيرادات غير النفطية من جهة وترشيد النفقات التشغيلية من جهة أخرى وذلك من اجل تقوية العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية والنمو الاقتصادي.

Abstract

The governments of the countries of the world seek to raise the standard of living for the members of society, and the gross domestic product is the most important indicator that expresses economic growth in a country, and some macroeconomic variables are considered an engine and a driver for economic growth, and in order to enhance economic growth, this research aims to measure the effect of Some macroeconomic variables on economic growth in Iraq during the period (2005-2022). To achieve this goal, the research relied on the descriptive analytical approach and the standard analysis that relies on quarterly time series data, using (DLOS, FMOLS) models, to show the impact of each of operating expenditures, investment expenditures, oil revenues, non-oil revenues and inflation on the gross domestic product, and finally The research reached several conclusions, including: There is a positive relationship between operating expenditures and investment expenditures with the gross domestic product, i.e. public expenditures in both parts (operational and investment) contribute to achieving economic growth, but the contribution of investment expenditures is greater than operating expenditures. The impact of both oil revenues and non-oil revenues was positive on the gross domestic product, but the impact of oil revenues was greater than the impact of non-oil revenues, and this result corresponds to the Iraqi economy, which relies on oil revenues to finance economic growth. The research also concluded that the impact of the inflation rate was negative on economic growth in Iraq, because fluctuations in the general level of prices and the depreciation of the Iraqi dinar negatively affected purchasing power and economic growth in Iraq.) also had a negative impact on the gross domestic product; That is, the political and security conditions (political conflicts, terrorism) that Iraq went through during the period (2005-2022), which negatively affected economic growth in Iraq; Accordingly, it is necessary that the policy of economic diversification is one of the most important means of achieving real economic growth through diversification of non-oil revenue sources on the one hand and rationalization of operational expenditures on the other hand, in order to strengthen the relationship between macroeconomic variables and economic growth.

تاريخ قبول النشر/2023/9/10 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.1

المقدمة

يشير النمو الاقتصادي الى مفهوم التغيرات الكمية في الاقتصاد ويعزى الى زيادة الانتاج الكلي أو نصيب الفرد، وهو يعبر ايضاً عن زيادة قدرة اقتصاد البلد على انتاج السلع والخدمات لفترة زمنية معينة مقارنة بالفترة السابقة، ويعتبر من أهم الاهداف الرئيسية لصانعي السياسات الاقتصادية ، وذلك نتيجة للدور الفعال الذي يلعبه خاصة في تحقيق التنمية الاقتصادية، ولقد حاول العديد من الاقتصاديين العالميين المشهورين وعلى رأسهم جون ماينر كينز ايجاد دور المتغيرات والادوات التي تؤثر على النمو الاقتصادي، وعلى الرغم من هذا الاهتمام الكبير للباحثين في هذا المجال الذي يتعلق بالنمو الاقتصادي كمؤشر على السياسة الاقتصادية الكلية، لا توجد بعد محددات نهائية تبين الاسباب التي تجعل بعض البلدان تنمو بشكل اسرع وبعضها الاخر بشكل أبطأ، حيث أن هناك العديد من العوامل التي تؤثر على سرعة التقدم الاقتصادي وعدد كبير من المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية التي قد تؤثر عليه.

ويعدُ النمو الاقتصادي غاية تسعى لها كافة البلدان المتقدمة منها والنامية، لما لها من أهمية كبيرة حيث يعد من المؤشرات المهمة التي تعبر عن مستوى التطور والتقدم للمجتمعات والبلدان، ويعكس حجم السلع والخدمات المنتجة في هذا البلد، ويعد من الناحية النظرية أحد أهم المواضيع المرتبطة بالتنمية الاقتصادية ومقياس مهم للأداء التنموي، كما يمثل او يشكل النمو الاقتصادي ظاهرة كمية في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ونصيب الفرد من خلال مدة زمنية معينة عادة ما تكون سنة فهو عبارة عن التغير النسبي في الناتج المحلي الاجمالي.

فيما يخص معدل النمو في بيئة الاقتصاد العراقي فإنه على الرغم من أن الثروة النفطية قد سمحت للعراق ببلوغ تصنيف البلدان متوسطة الدخل الا ان مؤسساته الاقتصادية لا تزال مشابهة الى حد كبير يتلك التي تخص الدول الهشة منخفضة الدخل بسبب التقلبات الاقتصادية والسياسة التي كان لها تأثير كبير في تحجيم الاقتصاد العراقي خصوصاً في ظل الاعتماد على اقتصاد ريعي قائم على واردات النفط.

المبحث الاول: منهجية البحث والدراسات السابقة

أولا: مشكلة البحث: على الرغم من امتلاك العراق مواردا وإمكانات مادية وبشرية وطبيعية، إلا أنه ما زال يعاني من ضعف أداء وفعالية السياسات الاقتصادية في ظل غياب تنوع مصادر الدخل وضعف فعالية الإيرادات غير النفطية والنفقات الاستثمارية على النمو الاقتصادي ، فضلا عن حالة عدم الاستقرار السياسي والامني وتفشي ظاهرة الفساد المالي والاداري، الامر الذي يشكل تحديات كبيرة تحد من النمو الاقتصادي. لذا تكمن مشكلة البحث في طرح اثر كل من النفقات الاستهلاكية والنفقات الاستثمارية على النمو الاقتصادي، ثم بيان اثر الإيرادات النفطية والايرادات غير النفطية على النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (2005-2022).

ثانيا: أهمية البحث: تأتي أهمية البحث من أهمية النمو الاقتصادي الذي يعتبر أقرب مؤشراً للأداء الاقتصادي ومن أهم الاهداف الرئيسة لصانعي السياسات الاقتصادية في البلد، لذا يبحث هذا البحث

تاريخ قبول النشر/2023/9/10 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.1

في الكيفية التي تعمل على زيادة النمو الاقتصادي والابتعاد عن تخفيضه من خلال توضيح مدى تأثير بعض متغيرات الاقتصاد الكلي المختارة على النمو الاقتصادي خلال المدة (2005- 2022) وتحديد تأثيره الذي سوف يوفر معلومات مهمة في عملية التخطيط الاقتصادي من خلال وضع سياسات اقتصادية فعالة لتحفيز العوامل التي لها أثر إيجابي وهذا بدوره ينعكس في تحقيق نمو اقتصادي متوازن ومستقر.

ثالثا: هدف البحث: يسعى البحث الى تحقيق العديد من الاهداف والتي من أهمها بيان تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية في تحقيق النمو الاقتصادي ومن ثم تحديد المتغيرات الاقتصادية الكلية التي يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار لدفع عجلة النمو الاقتصادي واستبعاد المتغيرات التي يكون تأثيرها سلبي على النمو الاقتصادي وقياس مدى تأثير كل متغير من المتغيرات الكلية في تحقيق النمو الاقتصادي، وذلك باستخدام طرق التحليل والقياس الاقتصادي الحديثة لغرض معرفة شكل العلاقة بين المتغيرات المستخدمة والنمو الاقتصادي خلال مدة البحث.

رابعا: فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية اساسية مفادها (هل ان المتغيرات الاقتصادية الكلية يؤثر على النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (2005-2022)) وينبثق عن هذه الفرضية الرئيسة عدة فرضيات فرعية كالتالي:

- ان التغير في النفقات العامة (الاستهلاكية، الاستثمارية) تولد اثاراً إيجابياً على النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (2005-2022).
- ان التغير في الإيرادات العامة (النفطية، غير النفطية) تولد اثاراً إيجابياً على النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (2005-2022).
- إن ارتفاع المستوى العام للأسعار تولد اثاراً سلبياً على النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (2005-2022).
- إن عدم الاستقرار السياسي والأمني يولد اثاراً سلبياً على النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (2005-2022).

خامسا: حدود البحث: يتضمن حدود البحث ما يلي:

1- الحدود المكانية: ينبع الحدود المكانية للبحث بدولة العراق أو ما يسمى بجمهورية العراق.

2- الحدود الزمانية: تمثلت بالمدة الزمنية (2005- 2022) لمتغيرات البحث والتي تتكون من المتغيرات المالية التالية (الايرادات العامة وتشمل (الايرادات النفطية وغير النفطية، والنفقات العامة وتشمل (النفقات التشغيلية او الاستهلاكية والنفقات الاستثمارية) والتضخم والناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (GDP) في العراق وذلك بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

سادسا: أسلوب البحث (منهج البحث): اعتمد البحث على الاسلوب التحليلي (المنهج الوصفي) والاسلوب الكمي (المنهج القياسي) باستخدام أنموذجي المربعات الصغرى المصححة كلياً (FMOLS)

تاريخ قبول النشر/2023/9/10 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.1

والمربعات الصغرى العادية الدينامية (DOLS) لقياس وتحليل أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية المختارة في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2005- 2022) معتمداً بذلك على البيانات الرسمية التي نشرتها كل من البنك المركزي العراقي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

سابعا: هيكل البحث: يتكون هيكل البحث من مبحثين، تناول المبحث الاول الجانب النظري للبحث (مفاهيم المتغيرات الاقتصادية الكلية والنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية)، في حين خصص المبحث الثاني بلجانب القياسي للبحث (توصيف متغيرات الانموذج واختبار الثبات ولاستقراريه والمنهجية القياسية المستخدمة وتقدير النماذج القياسية واختيار أفضل أنموذج لقياس وتحليل أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2005- 2022) واخيرا اختتم البحث بمجموعة من الاستنتاجات والمقترحات.

ثامنا: الدراسات السابقة: يعد موضوع النمو الاقتصادي لأي بلد في العالم من المواضيع الهامة والصعبة في الوقت ذاته ، اذ ان أهميته تنبثق من ضرورة استمرار تطور وتائر النمو الاقتصادي واستدامته مع الزمن لأجل تحقيق أهداف التطور وتعزيز الرفاه الاقتصادي للعدد السكاني الحالي والمستقبلي، ويركز البحث الحالي على قياس وتحليل اثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية المختارة على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2005-2022)، لذا يتم تسليط الضوء على الدراسات التي تخدم هدف البحث، ومن هذه الدراسات:

1- دراسة (المعماري والسبعاوي،2022) بعنوان (تحليل أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق للمدة (1995- 2020). يهدف هذا البحث الى ابراز دور المتغيرات الاقتصادية الكلية في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق من خلال الاعتماد على برنامج Eviews 10، تم استخدام اختبار الاستقرارية من خلال تطبيق اختبار ديكي- فولر الموسع، وتوصل البحث الى ان (95 %) من التغيرات التي تحدث في النمو الاقتصادي تفسر ها المتغيرات المستقلة الداخلة في الانموذج والمتبقي يعود الى متغيرات لم تضمن في الانموذج، إذ أظهرت نتائج البحث العلاقة العكسية بين كل من صافي العمليات الخارجية، معدل التضخم، عرض النقد الواسع، وعلاقة طردية بين كل من صافي العمليات الخارجية في الاجل القصير، وعرض النقد الواسع مع الناتج المحلي الاجمالي، وعلاقة طردية بين كل من عرض النقد الواسع، سعر الصرف، عجز الموازنة في الاجلين مع الناتج المحلي الاجمالي.

2- دراسة (محمد وحسين، 2020) بعنوان (دراسة قياسية لأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام النموذج الكينزي المفتوح خلال الفترة (1980- 2016). يهدف هذا البحث الى اختبار اثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على النمو الاقتصادي في الجزائر بتطبيق النموذج الكينزي المفتوح في الفترة الممتدة ما بين (1980- 2016)، وذلك من خلال الاعتماد على أدوات القياس الاقتصادي عن طريق فحص استقرارية السلاسل الزمنية وبتطبيق اختبار ديكي- فولر وفليبس- بيرون، واستخدام اختبار انجل غرانجر للتكامل المشترك بين المتغيرات وفي الاخير تقدير العلاقة بينهم في المدى القصير والمدى الطويل باستخدام نموذج تصحيح الخطأ، وكشفت

Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2023/9/10
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.1

النتائج المتحصل عليها على ان الصادرات والانفاق الحكومي والاستثمار يؤثران ايجابياً على النمو الاقتصادي في المدى القصير في حين أن الواردات والاستهلاك يؤثران عليه بالسلب.

3- دراسة (LynetMusisi,2020)، بعنوان قياس وتحليل تأثير متغيرات الاقتصادي الكلي على النمو الاقتصادي في كينيا للمدة (2007- 2018)، هدفت الدراسة الى توضيح تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي المختارة على النمو الاقتصادي في كينيا، وذلك باستخدام معادلة الانحدار حيث تم استخدام التضخم والاستثمارات الاجنبية المباشرة وسعر الصرف كمتغيرات مستقلة والنمو الاقتصادي المتمثل بالناتج المحلي الاجمالي متغير معتمد، وأثبتت نتائج تحليل الانحدار وجود علاقة قوية بين متغيرات الاقتصاد الكلي المختارة والنمو الاقتصادي في كينيا، وان معدل التضخم له تأثير سلبي غير مهم في النمو وان الاستثمار المباشر وسعر الصرف يكون له تأثيراً ايجابياً وكبيراً في معدلات النمو الاقتصادي، وعليه اوصت الدراسة صانعي السياسات بتطوير أجندات في السوق المحلية لجذب المزيد من الاستثمار من قبل الاجانب في الاقتصاد.

4- دراسة (Chowdhury&Other,2019)، بعنوان قياس تأثير متغيرات الاقتصادي الكلي على نمو الناتج المحلي الاجمالي في بنغلادش للمدة (1987- 2015) ، تهدف هذه الدراسة إلى استبيان تأثير متغيرات الاقتصاد على نمو الناتج المحلي الاجمالي في بنغلادش وذلك باستخدام نموذج الانحدار الخطي، واستخلصت الدراسة الى ان الناتج المحلي الاجمالي له تأثيراً ايجابياً مع كل المتغيرات باستثناء معدل التضخم ولهذا اشارت الدراسة الى ان متغيرات الاقتصاد الكلي لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي في بنغلادش.

5- دراسة (Noreen&Other,2018) بعنوان قياس وتحليل أثر عوامل الاقتصاد الكلي (معدل التضخم، سعر الفائدة، سعر الصرف، ومعدل التصدير) على النمو الاقتصادي في باكستان للمدة (1968- 2017)، يهدف هذا البحث إلى توضيح تأثير أهم عوامل الاقتصاد الكلي على النمو الاقتصادي في دولة باكستان من خلال استخدام معادلة الانحدار الخطي، وقد توصل البحث إلى نتيجة أن معدل التضخم له تأثيراً سلبياً وغير مهماً على النمو الاقتصادي بينما يكون لكل من سعر الفائدة وسعر الصرف لهما تأثيراً سلبياً كبيراً على النمو الاقتصادي ونسبة الصادرات يكون له تأثير ايجابي في الاقتصاد الباكستاني.

6- دراسة (Kryeziu,2016) بعنوان قياس العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي (الدين العام، عجز الموازنة، التضخم) والنمو الاقتصادي في كوسوفو للمدة (2004- 2014)،هدفت الدراسة الى بيان وتوضيح العلاقة بين بعض متغيرات الاقتصاد الكلي بما فيها الدين العام وعجز الموازنة والتضخم والنمو الاقتصادي في كوسوفو وذلك من خلال استخدام نموذج الانحدار الخطي، وتوصلت الدراسة إلى أن هذه المتغيرات لم يكن لها تأثير كبير في النمو الاقتصادي وذلك من خلال ملاحظة ان النتائج القياسية لم تظهر بمستوى معنوية مطلوبة.

وباستعراض الدراسات السابقة يتضح لنا أن هناك عدد غير قليل من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، كما ويتضح ان هذه الدراسة تختلف عن سابقاتها لأنها استخدمت مجموعة من المتغيرات

تاريخ قبول النشر/2023/9/10 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.1

الاقتصادية الكلية معاً، كما اعتمدت الدراسة على تحليل السلاسل الزمنية باستخدام طريقتي المربعات الصغرى المصححة كلياً(FMOLS) وطريقة المربعات الصغرى الحركية(DOLS) من خلال الدالة اللوغاريتمية المزدوجة، وكذلك قيامها بالتأكد من ان النماذج المقدرة لا تعاني من المشاكل القياسية ومنها مشكلة الانحدار المزيف، لذلك يمكن أن يكون نتائجها أكثر دقة من الدراسات السابقة.

المبحث الثاني: الاطار النظري للبحث [متغيرات الاقتصاد الكلي والنمو الاقتصادي مدخل نظري]

اولا: مفهوم المتغيرات الاقتصادية الكلية: مفهومها واهميتها: ظهرت على المستوى العالمي الكثير من المتغيرات وفي الجوانب كافة سوآءً الاقتصادية او السياسية وحتى البيئية والتي جعلت منها أداة للتأثير في موازين القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مما أنعكس على أوضاع الدول سواء الداخلية أو الخارجية، فضلاً عن تأثيرها في النمو الاقتصادي على الصعيد الدولي، وسوف نتناول أهم المفاهيم والاطر النظرية والفكرية لتلك المتغيرات الكلية والتي من الممكن ان تكون لها تأثيرات في النمو الاقتصادي على المستويين الداخلي والخارجي، وكالآتي:

1- **الايرادات النفطية:** عبارة عن الايرادات التي تحصل عليها الدول المنتجة والمصدرة للنفط ومشتقاته من عملات اجنبية لقاء إنتاجها وتصديرها للنفط الخام أو مشتقاته (المنصوري، 1991، 87-88)، أو أنها الحالة التي تعتمد على العوائد النفطية المتولدة من إنتاج النفط والغاز المملوك كلياً للدولة، وتتلخص درجة اعتماد اقتصاد الدولة على هذه العوائد بمعايير اسهام القطاع النفطي بنسبة أكبر من مجموع اسهامات القطاعات الاخرى في الناتج المحلي الاجمالي(صبري وسعيد، 2019، 4). كما أن الايرادات النفطية هي عبارة عن قيمة ما تنتجه الشركة وتبيعه من النفط ومشتقاته بالإضافة الى ما تحققه من خدمات او تأجير للمعدات والممتلكات وغيرها(عبدالله، 2006، 175).

2- **الايرادات غير النفطية:** هي عبارة عن كل انواع الايرادات التي لا تغطىَ من قبل الموارد النفطية للدولة وتشتمل بالأساس على ايرادات الضرائب منها ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة ورسوم الانتاج وهذه الضرائب الثلاثة تعد من أشهر مصادر الايرادات غير النفطية (Olayungbo&Olayem,2018,246-249). ويعرف صندوق النقد العربي، الايرادات غير النفطية أيضاً، بأنها إجمالي الايرادات والمنح غير المرتبطة بالنفط (صادرات النفط الخام والمواد المكررة والتحويلات من المؤسسات المملوكة للدولة والمرتبطة بالنفط) (صندوق النقد الدولي، 2016، 17).

كما تعرف الايرادات غير النفطية، بأنها تلك الايرادات التي تحصل عليها الدولة بصفتها السيادية والناجمة عن الانشطة الاقتصادية غير النفطية، والتي تعكس مدى تنوع بنية الاقتصاد، ويمكن استخدام هذه الايرادات(الايرادات الضريبية حصراً) في توجيه الانشطة الاقتصادية بما يتفق مع اهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

تاريخ قبول النشر/2023/9/10 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.1

3. **الانفاق الاستثماري الحكومي:** عبارة عن تلك الاموال التي تنفق على السلع الرأسمالية، او السلع المستخدمة في انتاج رؤوس الاموال والسلع والخدمات، أو هو عبارة عن الاضافة الى رصيد المجتمع من السلع الرأسمالية الملموسة، كما ويعرف الانفاق الاستثماري الحكومي على أنه تلك الاموال التي تنفق على السلع الرأسمالية أو السلع المستخدمة في انتاج رؤوس الاموال والسلع أو الخدمات، ويمكن ان يشمل الانفاق الاستثماري، المشتريات مثل الاراضي والآلات ومدخلات الانتاج أو في البنية التحتية وغيرها من الامور، والتي تسمى بتكوين رأس المال(موسى،2017)

4- الانفاق التشغيلي او الاستهلاكي الحكومي: عبارة عن تلك الاموال التي تصرفها الحكومة على الخدمات العامة كرواتب الموظفين والاجور فضلا عن المشتريات الحكومية كما ويشمل النفقات العسكرية، بالإضافة الى النفقات التحويلية التي تقدمها الدولة للأفراد والمشروعات كالإعانات والمساعدات وغيرها، وبالمقابل تقوم الحكومة بشراء أنواع عديدة ومختلفة من السلع على أن تلك المشتريات (كالطرق العامة والمطارات والمباني) تعد استثمارا طويل الاجل، وتولد تياراً من المنافع عبر الزمن، وهناك مشتريات حكومية أخرى تتمثل في السلع الاستهلاكية والتي تستخدم كبرامج التغذية في المدارس وخدمات الشرطة أو شراء خدمات انتاجية مقابل دفع أجور ومرتبات (Andolfatto,2005,111).

5- **معدل التضخم:** عملية الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار خلال مدة زمنية طويلة أي أنه عملية انخفاض مستمر في القيمة الحقيقية للنقود، أو هو ظاهرة نقدية في الأجل الطويل وهو حالة الارتفاع المستمر للأسعار(Mishkin,2004, 632).

كما ويعرف معدل التضخم على أنه نسبة التغير المئوية في المستوى العام للأسعار الذي يعني أن التضخم يحدث عندما يرتفع المستوى العام للأسعار، ويحتسب باستخدام الأرقام القياسية (المتوسطات الموزونة) لأسعار آلاف المنتجات الفردية ، أي أن الرقم القياسي لسعر المستهلك يقيس الكلفة السوقية لسلة المستهلك من السلع والخدمات بالمقارنة الى كلفة تلك الحزمة من السلع والخدمات في سنة معينة (Samuelson & Nordhaus, 2001,337- 338).

6. **الناتج المحلي الاجمالي:** يعرف الناتج المحلي الاجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي بأنه عبارة عن مجموع القيم المضافة الاجمالية التي تحققها الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادي خلال مدة معينة والتي تتكون من الفرق بين إجمالي الانتاج في كل فرع من هذه الفروع وبين قيمة المدخلات التي حصل عليها هذا الفرع من باقي الفروع الاخرى داخل البلد بمساهمة عوامل انتاج وطنية واجنبية (مطر، 2004، 5)، ويمكن ان يعرف الناتج المحلي الاجمالي بأنه (القيمة الكلية لكل السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد دولة معينة خلال مدة من الزمن عادة ما تكون سنة)(الوزني والرفاعي، 2005، 107-108). وهناك نوعان من الناتج المحلي الاجمالي، وهما الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة وبالأسعار الجارية، فالناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة هو عبارة عن (الكميات الفعلية من السلع والخدمات المنتجة بالأسعار الثابتة لعام محدد). أو هو (الناتج المحلي الإجمالي المعدل لتأثيرات التضخم والمعروف باسم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي)، لذلك يقلل التضخم من القيمة

Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2023/9/10
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.1

الزمنية للنقود وكمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها في المستقبل، وبذلك يكون الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة أقل من الناتج المحلي الإجمالي بالسعر الحالي. أما الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية فهو عبارة عن (الناتج المحلي الإجمالي غير المعدل لتأثيرات التضخم)، وبالتالي يكون بأسعار السوق الحالية، ويطلق عليه الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. إن للناتج المحلي الاجمالي اهمية كبيرة في جميع دول العالم وببساطة كلما ازداد الناتج المحلي الاجمالي كلما ازدادت مؤشرات الاقتصاد الكلي مما ينعكس على الدخول الكلية التي بدورها تزيد من دخول الافراد وتنعكس على تنمية الاقتصاد ونموه (تايه،2020، 326).

ثانياً: مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية: أصبح النمو الاقتصادي ذات أهمية وفكرة بارزة عند الاقتصاديين ويسعى الجميع الى تحقيقه وكذلك من الاهداف الرئيسة لكل بلد في العالم ولوجود علاقة قوية ما بين النمو والتنمية الاقتصادية جعل البعض من الاقتصاديين يعدوهما كمترادفين وسنحاول التطرق الى مفهوم كل منهما على حدة بقصد الفرق بينهما.

1ـ **مفهوم النمو الاقتصادي:** ظهرت العديد من المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي، إذ يشير النمو الاقتصادي الى الزيادة المتواصلة في الدخل الحقيقي للفرد الواحد عن طريق التحسين المستمر لوسائل الانتاج في انحاء البلد كافة(هاجن، 1988، 24)، إذ يذهب الاقتصادي الامريكي سيمون كوزنتس الى ان النمو الاقتصادي عملية تؤمن إحداث زيادة مستمرة في انتاج الثروات المادية. في حين ينظر الاقتصاديان جوارتينى وستروب الى النمو الاقتصادي على انه معدل التغير في الناتج القومي الاجمالي(جوارتيني وستروب، 1988، 581). وكذلك يعرفه بانه زيادة طويلة الاجل في طاقة الاقتصاد الوطني وقدرته على أمداد السكان بالسلع المتنوعة وتعتمد هذه الطاقة المتزايدة على التكنولوجيا المتجددة وعلى التغيرات الهيكلية والسلوكية التي تطلبها عملية النمو هذه.

ويعرف النمو الاقتصادي ايضا على انه " الزيادة الكلية من خلال فترة زمنية معينة في انتاج السلع والخدمات وفي مكان معين" وايضا هناك مصطلحات اخرى يمكن التعبير عنه من خلالها الكفاءة الانتاجية، وهو يعني بأن لكل وحدة من المدخلات (القوى العاملة، رأس المال المادي) خلال فترة زمنية مخرجات كثيرة، خلال ذلك يمكن التعبير عنه في أي مفهوم من مفاهيم الدخل القومي بمصطلح التغير، اي مجموعة من السلع والخدمات المنتجة النهائية خلال سنة واحدة (العبيدي، 2018، 19). كما أن النمو الاقتصادي عبارة عن ظاهرة معقدة التكوين تتطلب تحليلا وتصنيفا دقيقا لعواملها الأساسية بالشكل الذي يساعد على فهم واستيعاب أبعادها المتعددة، فمن الصعب تعريفها بشكل شامل يتناول جميع تفاصيلها المختلفة (النجار والعظيم،2002، 188).

ميز الاقتصاديون ما بين النمو والتطور الاقتصاديين، ويعد الاقتصادي شومبيتر أول من حاول التمييز بينهما، فالنمو في رأيه يحدث بسبب نمو السكان والثروة والادخارات في حين يحدث التطور الاقتصادي بسبب التقدم والابتكار التقنيين، ويلعب النمو الاقتصادي دورا متميزا في إحداث التطور، فهو يعني حدوث تغييرات كمية في بعض المتغيرات الاقتصادية إما التنمية (التطور) فتعني حدوث

Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2023/9/10
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.1

تغيرات نوعية في هذه المتغيرات. ويؤمن شومبينر بتلقائية كلا من النمو والتطور الاقتصاديين من دون ضرورة تدخل الدولة وتوجيهها (فتح الله ، 1995، 22- 23).

أما الاقتصادي فلامنج (Flammang) فيرى ان النمو هو عملية إحداث زيادة تتضمن الشيء نفسه، أما التطور فهو عملية إحداث تغيير هيكلي تشمل على شيء مختلف، ان لم يكن شيئا اكبر منه (Flammang,1979,50- 51).

اما الاقتصادي مايير(Meier) فيؤكد على هذا التمييز مشيرا الى ان النمو الاقتصادي هو تلك الزيادة في الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي السائد خلال مدة زمنية معينة بينما تعني التنمية شيئا اكبر من النمو، فهي تشمل فضلا عن النمو على جملة من التغيرات التي تتمثل في تحسين وتطوير عناصر الانتاج، ومستويات التكنولوجيا، وكذلك على التغيرات في بنية المؤسسات والمصالح التي تظهر نتيجة عملية التنمية (Meier,1976,5-11). أي ان النمو الاقتصادي يعني انتاجا اكبر بينما لا تتضمن التنمية الاقتصادية زيادة الانتاج فقط وانما تعدد الصيغ النوعية للإنتاج والتغييرات التقنية والمؤسسية التي يتم الانتاج بواسطتها(النجفي، 1988، 52). في حين يرى الاقتصادي فرانسوا بيرو ان النمو الاقتصادي يتضمن ارتفاعا في مؤشر من مؤشرات الحجم هو بالنسبة الى الامة تزايدا في انتاجها الحقيقي، (الاجمالي والصافي) خلال عقد واحد او عقود عدة، اما التطور الاقتصادي فهو عملية تنظيم التغيرات الاجتماعية والذهنية للمجتمع بحيث تجعل المجتمع قادرا على رفع دخله الإجمالي الحقيقي بشكل مستمر (فرانسوا، 1983، 4).

وهناك من الاقتصاديين العرب من يأخذ بفكرة التمييز بين النمو والتطور الاقتصاديين اذ يعرف النجار النمو: (بأنه تحدث في اقتصاديات كثير من المجتمعات جملة تغيرات في مكوناتها على توالي السنين يمكن ان توصف بالنمو الاقتصادي وذلك ان عكست تلك التغيرات زيادة في الانتاج الحقيقي للمجتمع (سلع وخدمات)، او زيادة في عناصر الانتاج او ارتفاع انتاجية هذه العناصر، او زيادة حقيقية في متوسط دخل الفرد (النجار،74،1975). أي ان النمو التلقائي، يحصل مع مرور الزمن باستمرار وجود تشكيلة اجتماعية معينة، وسعيها الدائم للعيش، فالسكان ينمو، وتنمو معهم احتياجاتهم من السلع والخدمات وبالتالي هم يحاولون زيادة إنتاجهم لسد احتياجاتهم، وبذلك نلاحظ ارتباط النمو الاقتصادي بمعدل نمو الناتج القومي الإجمالي ومعدل نمو متوسطه لكل فرد من أفراد المجتمع (فتح الله،22،1995). اما التنمية في رأي النجار فهي قيام الدولة بدفع المتغيرات الاقتصادية الى الأمام بمعدل أسرع من معدلات نموها الطبيعي بغرض التوصل الى ثمار النمو بأسرع وقت ممكن، وتتضمن التنمية عدا زيادة الإنتاج، التغيرات في التنظيمات المرفقية المتخصصة، وتتضمن التغيرات في الهيكل الانتاجي وفي تخصيص المستخدمات خلال القطاعات الاقتصادية المختلفة (النجار، 1975، 74).

أما القاضي فيرى (انَ النمو بمعناه المجرد قد ينصرف الى زيادة الناتج القومي الحقيقي التي تحدث بمرور الزمن على كثير من المجتمعات الاقتصادية، فتزايد المعرفة الإنسانية، وتراكم رأس المال وزيادة السكان، ولاسيما القوى العاملة وزيادة الطلب على الإنتاج من سلع وخدمات كلها أسباب تؤدي الى نمو المجتمعات بصورة طبيعية) اما التنمية في رأيه: (فتنصرف الى قيام الدولة بدفع المتغيرات

تاريخ قبول النشر/2023/9/10 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.1

الاقتصادية الى مستويات نمو أسرع من معدلات النمو الطبيعية، وبذلك تعد نمواً إراديا مدفوعا، وتدخل من اجل دفع النمو الاقتصادي دون ان تحيط بإبعاده الكلية (القاضي، 1972، 75). وتأسيسا إلى ما تقدم يظهر بوضوح ان مفهوم النمو الاقتصادي يختلف جوهريا عن مفهوم التنمية الاقتصادية وليست كما يرى ارثر لويس (A.Lewis) بانه ليس هنالك من ضرورة للتمييز بينهما طالما ان الهدف النهائي لهما لا يختلف، وهو زيادة الدخل الفردي.

فالنمو الاقتصادي يمكن تعريفه بانه تحقيق زيادة في الدخل، او الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن، أو هو حدوث تغيرات كمية في بعض المتغيرات بشكل تلقائي دون تدخل الدولة في توجيهها مع مرور الزمن مثل السكان، الادخارات، الثروة كحصول نمو في الناتج القومي الإجمالي(الحبيب، 2000، 469).

ومما سبق يمكن التعرف على بعض خصائص النمو وهي:

1 - انها عملية Stochastic Process تتصف بالاستمرارية على مدى زمني طويل نسبيا.

2 - تتصف بالديناميكية او الحركية في طبيعتها لان فيها خاصتين من خواص الحركة وهي التغير Change والبعد الزمني Time Dimension (علي، 1984، 372).

3 - انه مفهوم نمطي ينطوي على أحكام لما يجب ان يتحقق في المجالات الاقتصادية وغير الاقتصادية، تتصل برفع القدرة الإنتاجية، وكفاءة أداء أفراد المجتمع.

4 - يمكن أن يحدث النمو من دون أن يصاحبه تغييرات في عملية توزيع الدخل والثروة، أي مع استمرار حدة التفاوت في توزيعهما (فتح الله، 1995، 23- 24).

2**ـ مفهوم التنمية الاقتصادية:** تعرف التنمية الاقتصادية بأنها عبارة عن عملية حدوث تغيرات نوعية في بعض المتغيرات الاقتصادية بتوجيه وتدخل من قبل الدولة، أي إنها لا تحدث بصورة تلقائية فهي لا تعني نمواً في الناتج المحلي الإجمالي فقط، وانما تمتد لتشمل إحداث تغيرات تقنية ومؤسسية ملموسة في جانبي الانتاج والتوزيع وتغيرات في تركيب الانتاج، وفي هيكل مساهمات المدخلات المختلفة في العملية الانتاجية. وكذلك تعرف التنمية الاقتصادية على انها العملية التي تهدف الى تحقيق تلك الزيادة باعتبارها عملية تغيرات هيكلية في الاقتصاد القومي تؤدي الى الانتقال من بنية اقتصادية متخلفة (البنية الاقتصادية – الاجتماعية السائدة) الى بنية اقتصادية اجتماعية جديدة لأجل زيادة معدل نمو الدخل القومي الى مستوى اعلى من مستواه السابق (النجار وعبدالعظيم،188،2002).

كما يمكن ان تعرف التنمية الاقتصادية بأنها العملية التي يحدث في ضوئها تغير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في الدخل الحقيقي وتحسين في توزيع الدخل لمصلحة الطبقات الفقيرة وتحسين في نوعية الحياة وتغير هيكلي في الانتاج (عطية، 17،2000). ومن خلال ما سبق نستطيع القول ان التنمية الاقتصادية في مفهومها تسير في طريقين: الاول يتجه التي تحقيق الرفاهية مما يجعل مجالاً أوسع أمام جميع الجوانب غير الاقتصادية والسياسية والثقافية بشكل يجعل التنمية بمفهومها العام تتداخل مع مفهوم التنمية الاقتصادية، أما الثاني فيشير نحو الاتجاه الذي يرى التنمية الاقتصادية من منظور الانتاج الكمي للسلع والخدمات.

Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2023/9/10
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.1

ويمكن توضيح أهم الفروقات بين كل من مفهومي النمو والتنمية الاقتصاديين من خلال النقاط التالية (فتيحة،2009، 4):-

1- يهتم بالتغيير في السلع والخدمات التي يحصل عليها الافراد حجماً وكماً، بينما التنمية الاقتصادية تركز على أنواع السلع والخدمات نفسها.

2- لا يهتم بمصادر زيادة الدخل القومي، بينما التنمية الاقتصادية تهتم بتنويع مصادر زيادة الدخل الوطني.

3- يتحقق من غير إصدار قرارات تعمل على تغير المجتمع بشكل هيكلي، أما التنمية الاقتصادية فإنها تكون مقصودة والهدف منها هو تغيير هيكلي لبنيان المجتمع لتوفير مستوى معاشي أفضل للسكان.

4- لا يركز بشكل مهم على التوزيع للدخل الحقيقي بين الافراد، بينما تهتم التنمية الاقتصادية بالزيادة الحقيقية في متوسط دخل الفرد لا سيما للطبقة الفقيرة.

المبحث الثالث: الاطار العملي او التطبيقي للبحث

أولا: توصيف أنموذج القياس الاقتصادي

1. **توصيف متغيرات البحث وفترة البحث:** إن عملية اختيار المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في النمو الاقتصادي في العراق، تعتمد على الجانب النظري والدراسات السابقة، وتوفير الإحصائيات حول هذه المتغيرات خلال الفترة التي سيتم دراستها، وطبيعة النموذج القياسي وتحديد متغيرات النموذج. إلا أننا في هذا البحث ولغرض بيان النفقات العامة والايرادات العامة والتضخم في النمو الاقتصادي، اعتمدنا على تجزئة النفقات التشغيلية عن النفقات الاستثمارية وكذلك بالنسبة للايرادات العامة ومنها النفطية وغير النفطية، بهدف بيان قوة اثر أنواع (النفقات العامة والايرادات العامة) بشكل منفرد في النمو الاقتصادي خلال مدة البحث ومن ثم اختيار المتغيرات التي تتكون منها البحث وكالتالي:

الجدول رقم (1) تحديد وتعريف المتغيرات المستخدمة في البحث

المتغيرات	مصادر البيانات	الإشارة المتوقعة
الناتج المحلي الاجمالي(GDP)	الناتج المحلي الجمالي بالأسعار الثابتة تم حصول عليها من البنك الدولي	
الانفاق التشغيلي(CS)	مؤشر حجم تدخل الحكومة في الاقتصاد يشمل في إنفاق الحكومة على السلع والخدمات النهائية،	+
الانفاق الاستثماري(IS)	وهو احد المؤشرات المهمة لتكوين راس المال، ويشمل السلع الرأسمالية أو السلع المستخدمة في العملية الإنتاجية، تم الحصول عليها من البنك المركزي العراقي	+
الإيرادات العامة(R nonoil)	عبارة عن كل انواع الايرادات التي لا تغطي من قبل الموارد النفطية للدولة، تم الحصول عليها من البنك المركزي العراقي	+
الإيرادات النفطية(R oil)	الايرادات التي يحصل عليها الدول المنتجة والمصدرة للنفط ومشتقاته، تم الحصول عليها من البنك المركزي العراقي	+
التضخم(P)	الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك وتم الحصول عليه من البنك الدولي.	+

المصدر: من اعداد الباحث

اما بالنسبة لعينة البحث، فالبحث يقوم بدراسة دولة واحدة و هي: جمهورية العراق، خلال فترة البحث والتي هي (2005-2022)، من خلال الاعتماد على البيانات السنوية المنشورة في التقارير

Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2023/9/10
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.1

الرسمية للبنك المركزي العراقي وموقع البنك الدولي. الا اننا وبهدف الحصول على نتائج ادق ومن خلال البرنامج الإحصائي(Eviews12) تم تحويل البيانات السنوية الى البيانات الربع السنوية، لان زيادة عدد المشاهدات يساهم في الحصول على النتائج الجيدة. كما تم إضافة المتغير الوهمي(الصوري) والمتمثل بعدم الاستقرار السياسي والأمني في العراق ، لان الاقتصاد العراقي عانت خلال مدة البحث من عدة ازمات سياسية واضطرابات أمنية والتي اثرت بدورها على النمو الاقتصادي في البلد.

2.النموذج المستخدم: من اجل اختبار تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية المختارة(النفقات العامة والايرادات العامة، التضخم) على النمو الاقتصادي في العراق يأخذ النموذج المستخدم في هذا البحث، الشكل التالي:

المعادلة رقم (1)..... **GDP=F(IS,CS ,P,D1)**

المعادلة رقم (2)..... **GDP =F(R oil, R nonoil , P,D1)**

ويتم استخدام الدالة اللوغاريتمية المزدوجة للنماذج وصيغتهم:

المعادلة رقم (1).... **LnGDPt= a0+a1LnCSt+a2Ln ISt++a3 Ln Pt + a4 D1t Ut**

المعادلة رقم (2).... **LnGDPt= B0+B1LnRoiLnt+B2 LnRnont++B3 Ln Pt +B4 Ln D1t +Ut**

حيث إن

الناتج المحلي الاجمالي خلال سنة (t)	LnGDPt
النفقات التشغيلية خلال سنة (t)	LnCSt
النفقات الاستثمارية خلال سنة (t)	LnISt
الإيرادات النفطية خلال سنة (t)	LnRoiLn t
الإيرادات غير النفطية خلال سنة (t)	LnRnont
معدل التضخم خلال سنة (t)	Ln Pt
المتغير الوهمي الخاص بعدم الاستقرار السياسي والامني	D1t
معلمات لمتغيرات البحث في معادلتين	a0...a4 ,B0...B4

يلاحظ أن النماذج منظومة ذات الطابع الاحتمالي، لهذا تم إدراج حد للخطأ، والذي ينوب عن بعض المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في النمو الاقتصادي في العراق والتي لم يتم إدراجها في البحث.

يجدر الإشارة هنا الى ان الظروف الأمنية والسياسية التي مربها الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث، اثر سلبياً على اغلبية المتغيرات الاقتصادية الكلية المختارة والنمو الاقتصادي، بما ان هذه الظروف متمثلة بالنزاعات السياسية والتردد الأمني والإرهاب لا يمكن قياسه او توصيف المتغير نائبة عنه، لذا تم اعتماد على المتغير الوهمي لبيان اثر هذه الظروف على النمو الاقتصادي، وان قيمة هذا المتغير يكون مساوياً للصفر في حالة عدم وجود الاضطرابات وتأخذ قيمة الواحد الصحيح في حالة وجود الاضطرابات (الأمنية والسياسة).

Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2023/9/10
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.1

ثانيا. المنهجية القياسية المستخدمة: يتم تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) على فرض ان الأخطاء العشوائية تتوزع توزيعاً طبيعياً، وعدم وجود إرتباط ذاتي بين قيم الأخطاء العشوائية المتسلسلة، وعدم وجود ارتباط بين المتغيرات التفسرية فيما بينهما.وكذلك بينها وبين حد الخطأ العشوائي. ويجب ان تكون السلاسل الزمنية للمتغيرات الساكنة(Stationary).اي يجب ان يكون وسطها وتباينها(Variace)وتباينها المشترك(Covariance) يوئول الى قيمة محددة عبر الزمن.
اما في حالة عدم تحقيق هذه الشروط فان البيانات سوف لن تكون ساكنة وفي هذه الحالة يمكن تقدير معاملات النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية، ولكن لاثقة في دقة التقدير.
وفي حالة غياب صفة الاستقرار فان الانحدار الذي يحصل بين متغيرات السلاسل الزمنية يكون غالباً انحدار زائفاً(Regression Fallacieuse) واذا كان احد هذه المتغيرات التفسيرية على الأقل غير ساكن فإن الاتجاه العام سوف تظهر في المعادلة وستكون المعاملات التفسيرية غير ساكنة وغير معنوية احصائياً وكذلك تكون قيمة معامل التحديد مرتفعة.
بين كل من(Newbold.P&GrangerC.W.J,1974) ان الانحدار الزائف هو ان لا تكون العلاقة المقدرة بين متغيرين معبرة عن علاقة حقيقية وانما معبرة عن علاقة زائفة بين اتجاهيين ويحدث هذا حتى لو كان معامل التحديد مرتفعاً، ويرجع ذلك الى ان البيانات الزمنية غالباً ما يوجد بها معامل الاتجاه الذي يعكس ظروفاً معيناً قد تؤثر على جميع المتغيرات اما في نفس الاتجاه أو الاتجاه المعاكس. كما ويعتبر طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً لكل من
(phillipsandHansen,1990)(Hansen,1995) إحدى طرق التكامل المشترك في التقدير، و لا تتطلب شروط وقيود كثيرة لكن الشرط الوحيد فيها هو وجود تكامل مشترك لمتغيرات النموذج المراد قياسه (Faraj,2021:525) .

1. اختبار استقرار السلاسل الزمنية: هناك مؤشرات كثيرة ومختلفة والتي يمكن استخدامها لبيان مستوى الثبات والاستقراريه في البيانات منها(AugmentedDickey-Fuller و Phillips-Perron)، وقد اعتمدنا على اختبار جذور الوحدة باستخدام اختبار(ADF) حيث يفيد هذا الاختبار بأن السلسلة الزمنية تكون مستقرة في حالة عدم وجود جذور الوحدة في السلسلة الزمنية قابلة للتغير، وغير مستقرة باحتوائها الاتجاه العام أو جذور الوحدة، وبالاعتماد على هذا الاختبار حصلنا على النتائج التالية. والجدول (2) يعرض نتائج ذلك الاختبار او التحليل القياسي.

تاريخ قبول النشر/2023/9/10 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.1

الجدول رقم (2) نتائج اختبار الاستقرارية لجذر الوحدة(Unit Root Test) لجميع المتغيرات المستخدمة في البحث

نتائج اختبارDickey Fuller Test:ADF						
Variables	levels			1st difference		
متغيرات	بوجود ثابت	بوجود ثابت واتجاه عام	النتيجة	بوجود ثابت	بوجود ثابت واتجاه عام	النتيجة
Gdp	0.8052	0.1036	غير مستقرة	0.0000*	0.0000*	مستقرةI(1)
IS	0.1804	0.0299	غير مستقرة	0.0000*	0.0000*	مستقرةI(1)
CS	0.9711	0.9711	غير مستقرة	0.0000*	0.0323**	مستقرةI(1)
R oil	0.0001*	0.0141**	مستقرة	0.0000*	0.0544**	مستقرةI(1)
Rnon	0.9147	0.8064	غير مستقرة	0.0000*	0.0000*	مستقرةI(1)
P	0.1008	0.0000	غير مستقرة	0.0077*	0.0048*	مستقرةI(1)
نتائج اختبار Phillips-Perron :PP						
Variables	levels			1st difference		
متغيرات	بوجود ثابت	بوجود ثابت واتجاه عام	النتيجة	بوجود ثابت	بوجود ثابت واتجاه عام	النتيجة
Gdp	0.6950	0.8624	غير مستقرة	0.0357**	0.0462**	مستقرةI(1)
IS	0.9844	0.9526	غير مستقرة	0.0038*	0.0114**	مستقرةI(1)
CS	0.9514	0.8353	غير مستقرة	0.0052*	0.0095*	مستقرةI(1)
R oil	0.9121	0.6473	غير مستقرة	0.0039*	0.0096*	مستقرةI(1)
Rnon	0.3554	0.1543	غير مستقرة	0.0003*	0.0022*	مستقرةI(1)
P	0.0900	0.0337	مستقرة غير	0.0000*	0.0000*	مستقرةI(1)

المستوى المعنوية عند (1% *) و(5% **) و(10% *) على التوالي.**

الاستقرارية للمتغيرات قبل ادخال اللوغاريتم، يجب ان يكون المتغير مستقراً في حالات التقاطع والتقاطع مع الاتجاه Intercept / Trend –

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الربع السنوية للمدة (2005 – 2022) وباستخدام برنامج E-views 12.

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (2) ان جميع متغيرات البحث (الناتج المحلي الإجمالي،الانفاق الاستثماري، الانفاق التشغيلي، الإيرادات غيرالنفطية، الايرادات النفطية، والتضخم)غير ساكنة او مستقرة في مستوى أي ان معلماتها لها جذر الوحدة، سواء كان بالحد الثابت واتجاه عام لان قيمة (Prob) اكبر من القيمة (5%) وبذلك نقبل بفرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود جذر الوحدة، وهذا مادفع الى اخذ الفرق الأول للسلاسل الزمنية عند اختبار(ADF) وعند فترة ابطاء واحدة، وصلت متغيرات البحث لمرحلة السكون والاستقرار عند مستوى معنوية (5%)

تاريخ قبول النشر/2023/9/10 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.1

ونستنتج من ذلك ان السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الاولي. أما بالنسبة لمتغير الإيرادات النفطية فكانت مستقرة وساكنة عند مستوى معنوية (5%).

أما حسب اختبار(PP) فقد حصلنا على نفس النتائج بالنسبة لكافة المتغيرات البحث، فبعد أخذ الفرق الأول أصبحت جميع السلاسل الزمنية ساكنة عند مستوى معنوية (5%)، بما ان السلاسل الزمنية ساكنة عند (1^{st}Difference) والبواقي ساكنة عند المستوى، يتم تقدير الدالة موضوع البحث حسب الطريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً(FMOLS)وطريقة المربعات الصغرى الحركية (DOLS).

2.التكامل المشترك: تقترح طريقة جوهانسن احصائيين لاختبار فرضية التكامل المشترك وهما اختبار الأثر واختبار القيمة الذاتية العظمى، في حالة إعطاء الاختبارين نتائج مختلفة فتأخذ بعين الاعتبار نتائج الأثر لأنه اكثر دقة من اختبار القيمة الذاتية العظمى.

الجدول رقم (3) يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك بين متغيرات البحث

المتغيرات	قيمة(Trace (Statistic	Prob**	قيمة(Max-Eigen Statistic(	Prob**
الناتج المحلي الاجمالي	73.96703	0.0000	45.07252	*0.0001
الانفاق التشغيلي(CS)	28.89452	0.0633	17.64502	0.1437
الانفاق الاستثماري(IS)	11.24950	0.1966	10.93560	0.1575
التضخم(IN)	0.313897	0.5753	0.313897	0.5753
نتائج الاختبارحسب القيمة الإحصائيةTrace وقيمةMax-Eigen ووجود(2) متجه متكامل،*رفض الفرضية الصفرية عند المستوى المعنوي(5%)				
المتغيرات	قيمة(Trace (Statistic	Prob**	قيمة(Max-Eigen Statistic(	Prob**
الناتج المحلي الاجمالي	128.7052	*0.0000	74.32730	*0.0000
الإيرادات غيرالنفطية(R nonoil)	54.37794	*0.0000	39.91877	*0.0001
الإيرادات النفطية(R oil)	14.45917	0.0712	10.17352	0.2008
التضخم(IN)	4.285646	*0.0384	4.285646	0.0384
نتائج الاختبار حسب القيمة الإحصائيةTrace وقيمةMax-Eigen ووجود(2) متجه متكامل،*رفض الفرضية الصفرية عند المستوى المعنوي(5%)				

تم اجراء اختبار التكامل للمتغيرات قبل ادخال اللوغاريتم على متغيرات البحث، كما لايتم ادخال المتغيرات الوهمية
المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الربع سنوية للمدة (2005 – 2022) وباستخدام برنامج E-views 12.

الجدول اعلاء يبين نتائج الاختبار كما يلي:

– اختبار الأثر: تبين نتائج اختبار الأثر رفض فرضية العدم التي مفادها عدم وجود أي علاقة للتكامل المشترك وذلك لان قيمة إحصائية الأثر عند هذه الفرضية اكبر من القيمة الحرجة للاختبار التي عند مستوى المعنوية (0.05)، ويوجد على الأقل (1) متجه واحد في النموذج الأول ومتجهتين في النموذج الثاني وأربعة متجهات في النموذج الثالث.

تاريخ قبول النشر/2023/9/10 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.1

– اختبار القيمة الذاتية العظمى: تم التوصل الى نفس النتيجة من خلال اختبار القيمة الذاتية العظمى أي رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أي علاقة للتكامل المشترك، وذلك لان القيمة الاحصائية لقيمة (Max-Eigen stastic)اكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية(5%) ويوجد متجه واحد متكامل في النموذج الأول، وبالنسبة للنماذج الأخرى يوجد متجهتين متكاملتين.

3.**العلاقة السببية:** بعد التأكد من وجود التكامل المشترك بين متغيرات النماذج المقدرة، فأننا نقوم باختبار(Granger Causality Tests) من اجل تحديد اتجاه العلاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية الكلية نستعين بهذا الاختبار من اجل التأكد على اتجاه العلاقة بين متغيرات البحث، حيث ان هذا الاختبار يساهم في اختبار النماذج (ذو اتجاه واحد او اتجاهين) ويعرض نتائج الاختبار من خلال الجدول رقم (4).

الجدول رقم(4) نتائج العلاقة السببية بين المتغيرات المستخدمة في البحث

المتغيرات	Prob*	اتجاه السببة
وجود العلاقة باتجاه واحد بين النمو الاقتصادي والانفاق الاستثماري	0.0003	GDP → IC
وجود العلاقة ذو اتجاهين بين النمو الاقتصادي والإنفاق التشغيلي	0.0043	GDP → CS
وجود العلاقة ذو اتجاهين بين النمو الاقتصادي والايرادات النفطية	0.000	GDP → Roil
وجود العلاقة ذو اتجاهين بين النمو الاقتصادي والايرادات غير النفطية	0.000	GDP → Rnon
وجود العلاقة بالاتجاه واحد بين النمو الاقتصادي والتضخم	0.003	GDP → P

*عند مستوى المعنوية(0.0) مع فجوة زمنية واحدة لمتغيرات البحث
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي(Eviews12)

يتضح من الجدول رقم (4) ان هناك علاقة سببية بين الناتج المحلي الإجمالي والنفقات الاستثمارية؛ أي ان النفقات الاستثمارية تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي عند مستوى المعنوي(0.05)،اما العلاقة بين الانفاق التشغيلي والنمو الاقتصادي كانت ذو اتجاهيين بمعنى ان النفقات التشغيلية تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي وعند تحقيق هذا النمو ينعكس إيجابياً على زيادة النفقات العامة كذلك بالنسبة للإيرادات النفطية وغير النفطية، بينما هذه العلاقة كانت فقط باتجاه واحد حيث ان النمو الاقتصادي يساهم في ارتفاع المستوى العام للأسعار، الا ان ارتفاع المستوى العام للأسعار لا يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي.

ثالثا: تقدير النماذج: اعتماداً على الاختبارات السابقة والمتمثلة بـ (اختبار الاستقرارية، اختبار التكامل المشترك، السببية)، اعتمد البحث على الطريقة (Cointegrating Regressions) لبيان العلاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق خلال المدة (2005-2022)، وتم جمع النتائج للنماذج القياسية المستخدمة في البحث في الجدول رقم (5).

تاريخ قبول النشر/2023/9/10 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.1

الجدول رقم (5) تقدير معلمات النماذج باستخدام طريقة (Cointe-Cointegrating Regression) خلال المدة (2005-2022)

النموذج (1) طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً FMOLS				
المتغيرات المستقلة	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
الانفاق التشغيلي(CS)	0.018197	0.040384	0.450597	0.0544
الانفاق الاستثماري(IS)	0.107501	0.040266	2.669795	0.0104
التضخم(IN)	-0.126303	0.014613	-8.643398	0.0000
المتغير الوهمي(D1)	-0.006787	0.041555	-0.163334	0.8710
النموذج (2) طريقة المربعات الصغرى العادية الدينامية DOLS				
المتغيرات المستقلة	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
الإيرادات النفطية(R oil)	0.046152	0.027427	1.682712	0.1066
الإيرادات غير النفطية(R non)	0.012388	0.027532	0.449949	0.0067
التضخم(IN)	-0.178066	0.014996	-11.87458	0.0000
المتغير الوهمي(D1)	-0.269143	0.048819	-5.513046	0.0000

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الربع سنوية للمدة (2005-2022) وباستخدام برنامج Eviews 12.تم تحويل البيانات الى الربع السنوية بالاعتماد على برنامج Eviews 12 وصيغة Cube

النموذج الأول: بين من خلال الجدول رقم (5) ان جميع المتغيرات المستخدمة في البحث معنوية من الناحية الإحصائية باستثناء المتغير الصوري الخاص بالاستقرار الأمني والسياسي، اما من الناحية الاقتصادية فيمكن تحليله في النقاط التالية:

- ان مرونة(CS) يشير الى اثر إيجابي(طردي) ومعنوي للنفقات التشغيلية على النمو الاقتصادي في العراق، إذ بلغت قيمة مرونة النفقات التشغيلية نسبة (0.01%)، وهذا يعنى ان زيادة الانفاق التشغيلي في العراق بنسبة (1%) يؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة (0.01%) وهذه النتيجة تتفق مع واقع الاقتصاد العراقي حيث ان متوسط النفقات التشغيلية خلال مدة البحث تجاوزت (70%) من النفقات العامة، أي ان الزيادة في النفقات التشغيلية يعني زيادة الطلب المحلي والذي يؤدي بدوره الى تحقيق النمو الاقتصادي في البلد.
- كما ان للنفقات الاستثمارية اثر ايجابي على النمو الاقتصادي خلال مدة البحث، حيث ان التغير في النفقات الاستثمارية بنسبة (1%) يؤدى الى زيادة النمو الاقتصادي بمقدار(0.10%)، وهذا يعني ان مساهمة النفقات الاستثمارية اكبر من مساهمة النفقات التشغيلية مما يؤكد ان ضرورة زيادة النفقات

تاريخ قبول النشر/2023/9/10 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.1

الاستثمارية في العراق لتحقيق النمو الاقتصادي من جهة، وهذه النتيجة يعني وجود ظاهرة التسرب النقدي الخارجي، أي ان اغلبية النفقات التشغيلية يتم صرفه للأجور والرواتب والتي تكون غالبيتها على السلع والخدمات المستوردة من الخارج.

– اما بالنسبة لمرونة معدل التضخم فقد كان موجباً (ذو اثر سلبي) على النمو الاقتصادي حيث ان المرونة المقدرة لـ (P) شكل (0.12)، أي ان التغير في نسبة معدل التضخم بمقدر(1%) يؤدي الى انخفاض في النمو الاقتصادي بنسبة (0.12%). وهذه النتيجة مطابق لمنطوق النظرية الاقتصادية، حيث ان ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤدي الى تدهور القوة الشرائية في العراق حيث يتم تلبية الطلب المحلي من خلال الاستيرادات، وتجدر الإشارة هنا الى ان ارتفاع معدل التضخم في العراق يرجع الى ظروف صعبة التي مر بها العراق بعد سنة(2003) وتذبذب الناتج المحلي الإجمالي بين الصعود والهبوط من جهة، وزيادة العرض النقدي في العراق من جهة أخرى، لذا ان زيادة معدل التضخم في العراق لم تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي.

– اما بالنسبة لأثر المتغير الوهمي الخاص بعدم الاستقرار السياسي والأمني في العراق اثر سلبياً على النمو الاقتصادي خلال مدة البحث، الا ان هذا المتغير لم يكن معنوياً عند مستوى المعنوية(0.05).

النموذج الثاني: بين من خلال الجدول رقم (5) ان جميع المتغيرات المستخدمة في البحث معنوية من الناحية الإحصائية، اما من الناحية الاقتصادية فقد بين من خلال نفس الجدول:

– ان مرونة**(Roil)** يشير الى اثر إيجابي(طردي) ومعنوي للإيرادات النفطية على النمو الاقتصادي، فقد بلغت مرونة الإيرادات النفطية نسبة (0.04)، وهذا يعنى ان زيادة الإيرادات النفطية في العراق بسنة (1%) يساهم في ارتفاع النمو الاقتصادي بنسبة (0.04%) وهذه النتيجة تتفق مع واقع الاقتصاد العراقي، ويفسر هذا الأثر الكبير للإيرادات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي من خلال مساهمة النفط الخام في تكوين هذا الناتج، حيث أنه وبعد سنة (2003) يحتل مساهمة النفط الخام المرتبة الأولى ويفوق مساهمة باقي الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

– على الرغم من ان الاقتصاد العراقي يعتمد على ريع الموارد النفطية، ويشكل هذا القطاع اكثر من (50%) الناتج المحلي الإجمالي، الا ان هناك ايرادات أخرى يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق، كما وبينت نتائج البحث ان الإيرادات غير النفطية يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار(0.01%)، أي ان الإيرادات غير النفطية (الضرائب، الأموال العامة، الرسوم...الخ) ساهمت في تحقيق النمو الاقتصادي، الا ان مساهمة باقي القطاعات الأخرى قليلة جدا مقارنة بالقطاع النفطي.

– اما بالنسبة لمرونة معدل التضخم فقد كان موجباً (ذو اثر سلبي) على النمو الاقتصادي حيث ان المرونة المقدرة لـ(P) شكل (0.26)، أي ان التغير في نسبة معدل التضخم بمقدر(1%) يؤدي الى انخفاض في النمو الاقتصادي بنسبة (0.26%).وهذه النتيجة مطابقة مع منطوق النظرية الاقتصادية، حيث ان ارتفاع المستوى العام للأسعار مع الإيرادات العامة (النفطية وغير النفطية) اثره سلبي اكبر على الاقتصاد العراقي، وهذا يمكن ربطه بالإيرادات النفطية التي تعتمد على أسعار النفط

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة الحادية والعشرون / العدد 79/ شهر كانون الاول/ سنة 2023
Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2023/9/10
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.1

وهذا الأخير يحدد سعره في الأسواق العالمية وخاضعة لتقلبات الأثر مقارنة بأسعار السلع والخدمات الأخرى.

– اما بالنسبة للمتغير الوهمي الخاص (بعدم الاستقرار السياسي والأمني) فكان أثره سلبياً في النمو الاقتصادي، حيث إن ارتفاع الأوضاع والعمليات التي تؤثر على الوضع السياسي والأمني اثرت في انخفاض الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (0.26 %)، وان هذا الأثر معروف، فطالما كانت الاوضاع السياسية غير مستقرة في العراق وعانت من عدم استقرار سياسي وامني فهذا له اثر كبير في الوضع الاقتصادي للدولة ومن ثم الناتج المحلي الاجمالي لها.

رابعا: معايير التقيم واختبار النموذج

1.**الاختبارات التشخصية لمصداقية النموذج:** بعد تقدير معالم النموذج ، ولأجل التأكد من جودة النموذج المقدر قبل اعتماده تم اجراء الاختبارات التشخصية او ما تسمى باختبارات ملائمة النموذج المقدر. من هذا الجانب هناك اختبارات ومؤشرات كثيرة، الا ان اهمها هي (R^2، $AdjustedR^2$، Std.Error)، ونتائج التحليل للبحث كانت على النحو الاتي:

الجدول رقم (6) نتائج الاختبارات الإحصائية للنموذجيين

النماذج	R-Squared	Adjusted R2	S.E.of regression	القرار النهائي
النموذج 1	0.85	0.83	0.08	معنوية ومقبول
النموذج 2	0.99	0.98	0.01	معنوية ومقبول

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الربع السنوية للمدة (2005-2022) وباستخدام برنامج Eviews 12

إن ما يعزز الثقة في هذه النتائج هو ان:

بين من خلال الجدول رقم(6) ان قيمة معامل التحديد(R^2)، والتي تعكس القدرة التفسيرية للنموذج، كما وتبين أثر المتغيرات المستقلة ومساهمتها في تحديد وتفسير التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي، بالنسبة للنموذج الأول كانت قيمة معامل التحديد ومعامل التحديد المعدل يساوي(0.85) و(0.83) على التوالي أي أن هذا النموذج يمتلك القدرة على تفسير(83 %) من التغيرات والذي يعود سببها الى المتغيرات المستقلة. كما ان معامل التحديد في النموذج الثاني كانت (0.99) ومعلم التحديد المعدل (0.98) وهذا يؤكد القدرة التفسيرية لمتغيرات النموذج الثاني للنمو الاقتصادي في العراق خلال مدة البحث. وبما ان قيمة (Stander Error) في النموذج الأول والثاني كان يساوي(0.08 و01.0) على التوالي كانت جيدة ، لذا فإن تقدير النماذج المقدرة كانت مناسبة.

2.**الاختبارات لصلاحية النموذج:** سيتم اختبار مدى توافر شروط الطريقة المستخدمة في تقدير معالم نموذج الانحدار، للتأكد من ان النماذج المقدرة لا يعاني من المشاكل القياسية؛ ونلخص هذه الاختبارات في الجدول رقم (7):

Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2023/9/10
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.1

الجدول رقم (7) نتائج الاختبارات القياسية وسلامة النموذجين

المشكلة ونوع الاختبار	النموذج 1	النموذج 2	تقيم الاختبار
الارتباط الذاتي* Correlation LM Test	Prob. Chi-Square F=0.09	Prob. Chi-Square F=0.053	يثبت اختبار (LM)انه لا يوجد ارتباط ذاتي
عدم تجانس التباين (ARCH)	Prob. Chi-Square =0.41	Prob. Chi-Square =0.83	النماذج خالية من مشكلة عدم ثبات التباين
مشكلة التشخيص (Ramsey RESET Test)	Prob. F=0.20	Prob. F=0.06	لا توجد مشكلة التشخيص
التوزيع الطبيعي للبواقي(Jarque-bera)	Prob. J.B=0.41	Prob. J.B=0.67	يؤكد ان الأخطاء العشوائية لا تتبع التوزيع الطبيعي
التعدد الخطيVIF	(1-5)	6	لا تحدث مشكلة الازدواج الخطي اذا كانت قيمة الاختبار اقل من 10

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج النماذج المقدرة باستخدام برنامج (Eviews12)
***النماذج كانت تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي وتم استخدام (lag) لحل هذه المشكلة**

تظهر جميع الاختبارات الخاصة بصلاحية النموذج المدرجة في الجدول رقم (7) قوة ومعنوية النموذج المقدر،

حيث تعد اغلبية الاختبارات جيدة ومقبولة وذلك لان:

- أثبتت اختبار(LMTest) فرضية العدم القائلة بنفي وجود أي ارتباط تسلسلي بين الأخطاء لان قيمتي
- (0.053) و(0.09)اكبر من (0.05)، وذلك يعني ان النماذج لا تعاني من الارتباط الذاتي.
- كما يشير اختبار(ARCH) الى عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين، أي قبول فرضية العدم القائلة بثبات تباين الأخطاء، لان قيمة الاختبار في النموذجين الأول والثاني كانت اكبر من القيمة الاحتمالية (0.05).
- تحقيق شرط التوزيع الطبيعي للبواقي باستخدام (Jarque-Bera)، حيث ان نتيجة الاختبار كانت غير معنوية، وهذا يدعم صحة فرض اتباع بواقي النموذج للتوزيع الطبيعي، ومن خلال قيمة(J.B) واحتمالية (Prob=0.41,0.67) والذي يعني قبول الفرضية البديلة القائلة بان الخطأ لا تتبع توزيعاً طبيعياً في كلا النموذجين.
- كما يجب الاشارة هنا الى شرط استقلال المتغيرات المستقلة عن بعضها البعض لكي لا تحدث مشكلة الازدواج الخطي، وللتحقق من عدم وجود هذه المشكلة تم استخراج معامل تضخم التباين (VIF) والذي عادة ما يشير للقيمة التي تقل عن (10) لهذا العامل على ضعف التأثير السلبي لهذه المشكلة على النموذج بمعنى تقريبي ان النموذج خالي من المشاكل.
- اختبار (Ramsy Rest Test) الى ان النموذج المقدر مشخص لان قيمة اكبر اختبار للنموذج اكبر من (0.05)، كما ان قيمة هذا الاختبار في كلا النموذجين كان اكبر من(0.05).

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة الحادية والعشرون / العدد 79/ شهر كانون الاول/ سنة 2023
Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2023/9/10
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.1

3. اختبار استقرارية النماذج CUSUM of Squares Test

بعد تقدير النموذج ، فان الخطوة التالية هي اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الاجل الطويل والقصير، ولكي يتحقق ذلك يتم الاعتماد على اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتابع (CUSUMTest)، ووفقاً لهذا الاختبار يتحقق الاستقرار الهيكلي اذا وقع الرسم البياني بين الحدود الحرجة بمستوى (5%) الذي يؤكد ان متغيرات البحث ساكنة والشكل رقم (1) يترجم سكون المعلمات المستخدمة للنموذج والذي يؤشر الى السكون بين متغيرات الظاهرة المدروسة لان جميعها واقعة في حدود الثقة خلال مدة البحث.

الشكل رقم (1) يبين اختبار الاستقرارية للنماذج

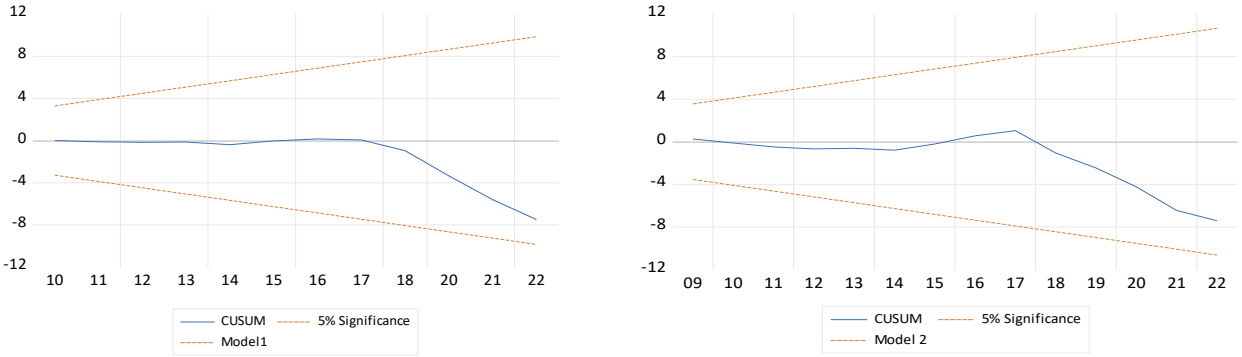

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج(Eviews12)

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات: من خلال التحليل الكمي والقياسي والتعرف على متغيرات البحث وطبيعة تأثيرها على النمو الاقتصادي، توصلنا الى جملة من الاستنتاجات كما موضح أدناه في ضوء ما سبق من العرض والتحليل نستنتج ما يلي:-

1- غالبية متغيرات البحث غير ساكنة او مستقرة في مستوى أي ان معلماتها لها جذر الوحدة، سواء كان بالحد الثابت او الحد الثابت واتجاه عام لان قيمة(Prob) اكبر من القيمة (5%) وبذلك نقبل بفرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود جذر الوحدة، وهذا ما دفع الى اخذ الفرق الأول للسلاسل الزمنية عند اختبار(ADF) وعند فترة ابطاء واحدة، وصلت متغيرات البحث لمرحلة السكون والاستقرار عند مستوى معنوية (5%).

تاريخ قبول النشر/2023/9/10 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.1

2- غالبية المتغيرات المستقلة للنموذجين المستخدمين للبحث في المستويات المختلفة ذات علاقة سببية باتجاهين وأخرى باتجاه واحد مع المتغير التابع (النمو الاقتصادي) كون قيمة (F) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية لمعظم المتغيرات المبحوثه في المستويات المعنوية (1% ، 5%). بمعنى أن المتغيرات المستقلة لهذين الانموذجين والمتغير التابع يتأثران ببعضهما البعض، وهذا دليل على قوة ومعنوية العلاقة بين المتغيرات المستقلة لهذين الأنموذجين والمتغير التابع.

3- أظهرت النتائج ان هناك اثر إيجابي(طردي) ومعنوي للنفقات التشغيلية على النمو الاقتصادي في العراق، إذ بلغت قيمة مرونة النفقات التشغيلية نسبة (0.01 %)، وهذا يعنى ان زيادة الانفاق التشغيلي في العراق بنسبة (1%) يؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة (0.01%) وهذه النتيجة تتفق مع واقع الاقتصاد العراقي حيث ان متوسط النفقات التشغيلية خلال مدة البحث تجاوزت (70%) من النفقات العامة، أي ان الزيادة في النفقات التشغيلية يعني زيادة الطلب المحلي والذي يؤدي بدوره الى تحقيق النمو الاقتصادي في العراق.

4- أشارت النتائج ان للنفقات الاستثمارية اثر ايجابي ايضاً على النمو الاقتصادي خلال مدة البحث ، حيث ان التغير في النفقات الاستثمارية بنسبة (1%) يؤدى الى زيادة النمو الاقتصادي بمقدار(0.10%)، وهذا يعني ان مساهمة النفقات الاستثمارية اكبر من مساهمة النفقات التشغيلية مما يؤكد ضرورة زيادة النفقات الاستثمارية في العراق لتحقيق النمو الاقتصادي.

5- بالنسبة لمرونة متغير معدل التضخم فقد كان موجباً (ذو اثر سلبي) على النمو الاقتصادي حيث ان المرونة المقدرة لـ(P) شكل (0.12)، أي ان التغير في نسبة معدل التضخم بمقدر(1%) يؤدي الى انخفاض في النمو الاقتصادي بنسبة (0.12%).وهذه النتيجة مطابق لمنطوق النظرية الاقتصادية، حيث ان ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤدي الى تدهور القوة الشرائية في العراق حيث يتم تلبية الطلب المحلي من خلال الاستيرادات.

6- أظهرت النتائج القياسية ان لمرونة الايرادات النفطية اثر إيجابي(طردي) ومعنوي على النمو الاقتصادي، إذ بلغت قيمة معامله (0.04)، وهذا يعنى ان زيادة الإيرادات النفطية في العراق بسنة (1%) يساهم في ارتفاع النمو الاقتصادي بنسبة (0.04%) وهذه النتيجة تتفق مع واقع الاقتصاد العراقي، ويفسر هذا الأثر الكبير للإيرادات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي من خلال مساهمة النفط الخام في تكوين هذا الناتج، حيث أنه وبعد سنة (2003) يحتل مساهمة النفط الخام المرتبة الأولى ويفوق مساهمة باقي الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

7- كان أثر المتغير الصوري الخاص بعدم الاستقرار السياسي والأمني في العراق سلبياً على النمو الاقتصادي خلال مدة البحث، وهذه النتيجة تعكس واقع الاقتصاد العراقي، لان عملية تغير النظام في سنة (2003) والعمليات الإرهابية في السنوات (2007) و(2014) اثر سلبياً على جميع المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق وساهمت ذلك في انخفاض معدل النمو الاقتصادي فيه.

Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2023/9/10
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.1

التوصـيات بالاستناد الى النتائج التي توصل البها البحث، يمكن تقديم بعض المقترحات المناسبة لمتخذي القرار من أجل تحقيق النمو الاقتصادي وعلى النحو الاتي:-

1- ضرورة الخروج من هيمنة القطاع النفطي على الناتج المحلي الاجمالي من خلال استثمار امكانياته وموارده الاقتصادية الوفيرة.

2- ضرورة توجيه الانفاق الاستثماري بشكل مباشر او غير مباشر نحو المجالات التي يمكن ان تساهم في تعزيز الناتج مع تخفيضها نحو مجالات البنى التحتية التي ليس لها اثر ملموس في الناتج، مع تحسين الخدمات التي تنتج عن هذه البنى التحتية، الامر الذي لا يساهم بشكل ايجابي ومهم في الناتج.

3- على الحكومة توظيف أدواتها الايرادية و الانفاقية بما يعزز النمو الاقتصادي بشكل كفء، وذلك باستخدام سياسة الانفاق الموجه نحو الطلب الفعال والذي يضمن تحقيق النمو الاقتصادي دون الوقوع في المشاكل الاقتصادية، فضلاً عن استخدام السياسة الضريبية الملائمة لتحقيق وتحفيز معدلات النمو الاقتصادي.

4- يتوجب على الدولة استخدام السياسات الاقتصادية المختلفة من أجل تحفيز النمو الاقتصادي وذلك تماشياً مع متطلبات عملية النمو والتنمية الاقتصاديين.

5- العمل على تنمية القطاعات السلعية من اجل تحقيق معدلات نمو اقتصادية مقبولة، نظراً لما تمثله هذه القطاعات من دور مؤثر في توسيع قاعدة العرض السلعي لاسيما وان عدم مرونة الجهاز الانتاجي في العراق تمثل المشكلة الاولى، فاذا ما حصل مثل هذا التركيز فانه بلا ريب سيساهم في خفض معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

6- على القائمين باتخاذ القرار ان يوازن في استخدام السياسات الاقتصادية المختلفة ومنها التجارية، إذ يمكن استخدام الاخيرة في توجه النمو الاقتصادي أو سد فجوتي الطلب والعرض من خلال آلية الصادرات والاستيرادات، فضلا عن تحقيق توازن الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات.

المصادر References

اولاً: المصادر العربية Arabic Sources

1- البنك المركزي العراقي (2005- 2022)،النشرات الاحصائية السنوية، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، بغداد.

2- تايه، م.د. عبدالقادر، 2020، تحليل أثر المتغيرات في الناتج المحلي الاجمالي على الانفاق العام في العراق للمدة (2003- 2016)، بحث منشور في مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 16، العدد 52.

3- جوارتيني، جيمس، وستروب، ريجارد، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، ترجمة عبدالفتاح عبدالرحمن وعبدالعظيم محمد، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1988، ص 581

4- الحبيب، فايز بن ابراهيم(2000)، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الرابعة، الرياض، المملكة العربية السعودية.

Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2023/9/10
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.1

5- صبري، سعود غالي، وسعيد، شفان جمال حمو (2019)، قياس وتحليل مساهمة الايرادات النفطية وغير النفطية في نمو الاقتصاد العراقي للمدة (2003- 2017)، مجلة الكوت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 11، العدد 34، العراق.
6- صندوق النقد الدولي(2016)، مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، ومذكرة التفاهم الفنية، بغداد، العراق.
7- فتح الله، سعد حسين (1995)، التنمية المستقلة، المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج، دراسة مقارنة في اقطار مختلفة، الطبعة الاولى، بيروت لبنان.
8- فتيحة، بناني (2009)، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي- دراسة نظرية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بوقرة ، بومرداس، الجزائر.
9- فرانسوا بيرو(1983)، فلسفة لتنمية جديدة ، ترجمة سلامي سيناصر، المؤسسة العربية للدراسات اليونسكو.
10- القاضي، عبد الحميد(1972)، دراسات في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، مصر 11-عبدالله، خالد امين (2006)، محاسبة النفط، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
11- عطية، عبدالقادر محمد (2000)، اتجاهات حديثة في التنمية، الطبعة الاولى، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر.
12- علي، عبد المنعم السيد(1984)، مدخل في علم الاقتصاد، الجزء الثاني، مطبعة الموصل، الموصل، العراق.
13- العبيدي، وسام أحمد عسكر(2018)، اثر الانفاق الحكومي على قطاع التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2000- 2015)، رسالة ماجستير، جامعة تكريت، كلية الادارة والاقتصاد، تكريت، العراق.
14- مطر، اقبال هاشم (2004). الاثر التراكمي للحصار الاقتصادي في متغيرات مختارة من الاقتصاد العراقي للمدة (1970 – 2000). اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية.
15- موسى، سمير عابدين احمد، (2017)، العلاقات التبادلية بين الاستهلاك والاستثمار والانفاق العام في السودان(1996- 2014)، رسالة ماجستير منشورة، كلية الاقتصاد والتنمية الريفية، جامعة الجزيرة.
16- محمد، بن سليمان، وحسين، نوي طه (2021) دراسة قياسية لأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام النموذج الكينزي المفتوح خلال الفترة (1980- 2016)، مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجلفة ، المجلد (07)، العدد (1)، الجزائر.
17- المعماري، صلاح أحمد حنظل أحمد ، والسبعاوي، عبدالله خضر عبطان (2022)، تحليل اثر المتغيرات الاقتصادية الكلية في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق للمدة (1995- 2020)، مجلة

تاريخ قبول النشر/2023/9/10 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.1

الريادة للمال والاعمال، كلية اقتصاديات الاعمال، جامعة النهرين، المجلد الثالث، العدد 3، بغداد، العراق.
18- المنصوري، احمد محمد احمد(1991)، اقتصاديات النفط في دول مجلس التعاون العربي، مكة جامعة ام القرى، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية، رسالة ماجستير.
19- النجار، د. يحيى غني، وعبدالعظيم، محمد رضا (النمو الاقتصادي بين التحليل والقياس) مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السابع، 2002، ص188.
20- النجار، عبد الوهاب حمدي(1975)، (مفهوم التصنيع ومركزه في عملية التنمية)، مجلة الاقتصادي، العد الثاني، دار الحرية للطباعة، بغداد، ص74.
21- النجفي، سالم توفيق النجفي، والقريشي، محمد صالح تركي(1988)، مقدمة في اقتصاد التنمية دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، العراق، ص52.
22 – هاجن، افريت (1988)، اقتصاديات التنمية، ترجمة جورج خوري، مركز الكتب الاردني، ص 24.
23- الوزني، خالد واصف ، والرفاعي، احمد حسين (2005)، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة السابعة، دار وائل للنشر، عمان.

ثانيا: المصادر الانكليزية English Sources

1- Andolfatto,D.(2005). Macroeconomic Theory and Policy Preliminary Draft, Simon Fraser University.
2- Chowdhury, Yeaseen , Md Hamid and Rowshonara Akhi (2019), Impact of Macroeconomic Variables on Economic Growth: Bangladesh Perspective, Information Management and Computer Science (Imcs) 2(2).
3- D.O. Olayungbo, O.F. Olayemi (2018), Dynamic relationships among non-oil revenue , government spending and economic growth in an oil producing country: Evidence from Nigeria , future business , journal Vol (4) lssue , Nigeria.
4-Flammang,RobertA,(1979)."Economic Growth and Economic Development: Counterparts or Competitors?," Economic Development and Cultural Change, University of Chicago Press, vol. 28(1), October.
5-Faraj, M.M., (2021) The impact of financial development on economic growth in Iraq for the period (2004-2018): An Analytical Econometric Study , journal of Economics And Administrative Sciences Volume 27, Issue 126.
6-Kryeziu Alush (2016), the Impact of Macroeconomic Factors in Economic Growth, European Scientific Journal, ISSN 1857-7881 Vol. 12 No 7 March.

تاريخ قبول النشر/2023/9/10 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.1

7-Lynet Musisi Kyalo (2020), Effect of Selected Macroeconomic Variables on the Economic Growth in Kenya, Published Master's Thesis, University Of Nairobi.
8-Meier, Gerald .M (1976). Leading issues in economic development,3 edition, New York, Oxford University press.
9-Mishkin, Frederic.S.(2004) ، The Economic of Money، Banking and Finuncial Markets،Seventh Edition، Pearson Addision Wesley، Boston.
10-Noreen, Shama Amara Azeem, Iqra Iftikhar and Sadia Shahbaz (2018), Effect Of Macroeconomic Variables on the Economic Growth of Pakistan, International Journal of Advance Study and Research Work (2581-5997)/ Volume 1/Issue 6/September
11-Samuelson, Paul A & Nordhaus, William D.(2001) ،Macro Economics Seventeenth Edition، Mc Graw – Hill Companies،Irwin.